

تقرير مراقب الحسابات	
العربية	
01/01/2025-31/12/2025	
مراقب الحسابات	مراقب الحسابات
مراقب الحسابات	مراقب الحسابات
الرأي	الرأي
رأي غير متحفظ	نعم
رأي متحفظ	لا
رأي معاكس	لا
عدم إبداء رأي	لا
أساس الرأي	أساس الرأي
أساس الرأي غير المتحفظ	<a href="#">Ref #1</a>
أمور التدقيق الرئيسية	<a href="#">Ref #2</a>
أمر آخر	<a href="#">Ref #3</a>
معلومات أخرى	<a href="#">Ref #4</a>
مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة للبيانات المالية	<a href="#">Ref #5</a>
مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية	<a href="#">Ref #6</a>
تقرير حول المتطلبات القانونية والأمر التنظيمية الأخرى	<a href="#">Ref #7</a>

# 1

## الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لشركة سيمبكورب صلالة للطاقة والمياه ش.م.ع.ع. ("الشركة")، والتي تتضمن قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2025 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

## أساس الرأي

تم إجراء تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. وتم إيضاح مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير بشكل أكبر في قسم "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" من تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد الأخلاق الدولية للمحاسبين المهنيين (متضمنةً معايير الاستقلال الدولية) (مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين) كما هي مطبقة على عمليات تدقيق القوائم المالية للمنشآت ذات المصلحة العامة جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بعمليات تدقيق القوائم المالية للمنشآت ذات المصلحة العامة في سلطنة عُمان. لقد استوفينا أيضاً مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

# 2

## أمر التدقيق الرئيسية

أمر التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا بشأنها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. ولكل أمر من الأمور الواردة أدناه، يتم تقديم وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر في هذا السياق.

لقد أوفينا بالمسؤوليات الموضحة في قسم مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية من تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. وبناءً عليه، تضمن تدقيقنا أداء الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الخطأ الجوهري في القوائم المالية. توفر نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المنفذة لمعالجة الأمور أدناه الأساس لرأي التدقيق الخاص بنا حول القوائم المالية المرفقة.

## أمر التدقيق الرئيسي

## كيف عالج تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي

## ممتلكات وآلات ومعدات

- تمثل الممتلكات والآلات والمعدات نسبة 86% من إجمالي الأصول في قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 87%).

- أبرمت الشركة اتفاقية شراء الطاقة والمياه مع الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.ع. لإنتاج الكهرباء والمياه وتوفير الطاقة والمياه من المحطة لمدة 15 عاماً تنتهي في أبريل 2027. لاحقاً، مُنحت الشركة تمديدًا للاتفاقية لمدة 10 سنوات إضافية، لتمتد مدة العقد حتى أبريل 2037.

- قمنا بتقييم مدى ملاءمة الافتراضات المطبقة على المدخلات الرئيسية،

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في Feb 2026 12

وقد قررت الإدارة أن العمر الإنتاجي المُقدّر للمحطة والمكانن يعكس العمر الاقتصادي للأصول البالغ 35 عامًا، ولم تُعجل باحتساب الاستهلاك بما يتوافق مع مدة الاتفاقية الحالية البالغة 25 عامًا. ويستند هذا التقييم إلى توقعات الإدارة بتجديد الاتفاقية عند انتهاء سريان العقد الحالي في أبريل 2037. ويمثل توقع الإدارة بشأن تجديد العقد افتراضًا رئيسيًا تم استخدامه في إعداد توقعات التدفقات النقدية المخصومة، والتي تؤيد حسابات القيمة أثناء -الاستخدام- لتقييم انخفاض قيمة وحدة إنتاج النقد ذات الصلة-.

وفي حالة إذا تغير هذا الافتراض الرئيسي، فقد يؤدي ذلك إلى تسارع في استهلاك أو انخفاض قيمة الممتلكات والألات والمعدات، وسيكون له تأثير جوهري على الربح المسجل وقائمة المركز المالي للشركة.

مثل تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وذلك من خلال مقارنة هذه المدخلات بتقييماتنا الخاصة المبنية على معرفتنا بالعمل والقطاع.

- قمنا أيضًا بتقييم مدى معقولية الافتراض الرئيسي الذي تم وضعه من قبل الإدارة، وهو تمديد اتفاقية شراء الطاقة والمياه لما بعد تاريخ انتهاء سريانها الحالي. شملت إجراءاتنا تقييم توقعات الإدارة حول استمرار العمليات بعد انتهاء فترة الاتفاقية، بما في ذلك الطلب المستقبلي المتوقع على الطاقة والمياه في المنطقة. وقمنا بمقارنة هذه الافتراضات بمعرفتنا بالقطاع ومعلومات السوق الخارجية لتحديد مدى ملاءمة المدخلات الأساسية المستخدمة في توقعات التدفقات النقدية للإدارة.

- وتحققنا من الدقة الحسابية للتدفقات النقدية المخصومة.

يتطلب تقييم انخفاض القيمة أحكام وتقديرات بشأن النتائج المستقبلية للأعمال، بما في ذلك الافتراضات الأساسية مثل معدل الخصم ومعدل النمو، إلخ.

- أجرينا تحليل الحساسية لتقييم ما إذا كانت أي تغييرات محتملة في الافتراضات قد تؤدي إلى انخفاض قيمة الممتلكات والألات والمعدات.

- ونظرًا لأهمية المبلغ ونطاق الأحكام المرتبطة به، يُعتبر هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية.
- وقمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية.

يُرجى الرجوع إلى الإيضاح 2.3 (التقديرات والافتراضات) والإيضاح 8 (الممتلكات والألات والمعدات) في القوائم المالية.

# 3

#### أمر آخر

تم تدقيق القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 من قبل مدقق حسابات آخر، أبدى رأيًا غير معدل حول تلك القوائم المالية في 16 فبراير 2025.

# 4

#### المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لعام 2025

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لعام 2025 بخلاف القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات بشأنها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات لدينا، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لعام 2025 بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات لدينا:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في Feb 2026 12

إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، أخذنا في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو يبدو أنها محرفة بشكل جوهري. إذا استنتجنا، استنادًا إلى العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، أن هناك خطأً جوهريًا في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نبلي عنه في هذا الصدد.

# 5

#### مسئوليات الإدارة ولجنة التدقيق عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة وعن إعدادها وفقًا للمتطلبات السارية لقانون الشركات التجارية لعام 2019 وهيئة الخدمات المالية لسلطنة عمان، وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة كأمر ضروري للتمكين من إعداد القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الاستمرارية للمحاسبة إلا إذا كانت الإدارة تنوي إما تصفية الشركة أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن لجنة التدقيق هي المسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية للشركة.

# 6

#### مسئوليات مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، إلا أنه ليس ضمانًا بأن التدقيق الذي يتم وفقًا لمعايير التدقيق الدولية سوف يكشف دائمًا عن خطأ جوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل فردي أو إجمالي أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي يتم اتخاذها على أساس هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة تقديرنا المهني ونحافظ على التزامنا المهني طوال فترة التدقيق. كما قمنا أيضًا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. تعتبر مخاطر عدم الكشف عن خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل إعداد إجراءات التدقيق المناسبة وفقًا للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادًا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري متعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تلقي بظلال من الشك على قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود عدم يقين جوهري، فيجب علينا توجيه الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا، إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، وهيكلي ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء أكانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.

نتواصل مع لجنة التدقيق فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقنا.

كما نقدم إلى لجنة التدقيق بيانًا يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، والتواصل معها بشأن جميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما أمكن، الإجراءات المتخذة لإزالة التهديدات أو الضمانات المطبقة على هذا النحو.

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في Feb 2026 12

من بين الأمور التي يتم إبلاغ لجنة التدقيق بها، نحدد تلك الأمور التي كانت أكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية، وبالتالي فهي أمور تدقيق رئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللائحة الإفصاح للعامّة عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

# 7

التقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

نفيد بأن القوائم المالية تتقيّد، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات ذات الصلة لقانون الشركات التجارية لسنة 2019 وهيئة الخدمات المالية في سلطنة عُمان.

العربية	
تقرير مراقب الحسابات	
01/01/2025-31/12/2025	
إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات	
إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات	
اسم مراقب الحسابات الموقع على التقرير	محمد القرشي
اسم مكتب مراقب الحسابات	ارنست ويونغ ش م م